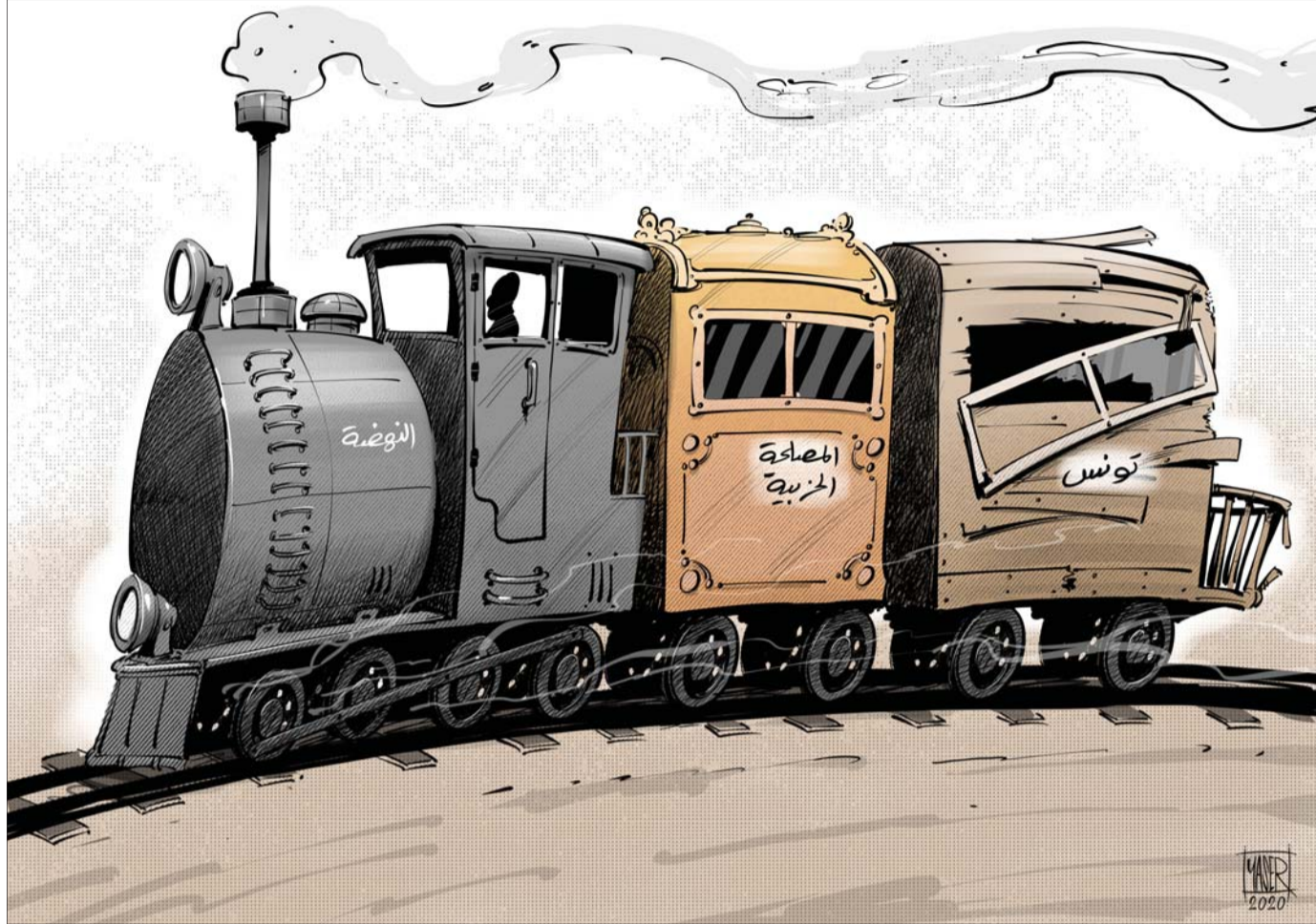


لماذا يجب على التونسيين أن يديروا ظهورهم للنهضة



اداء من تولوا مناصب وزارية وإدارية عليا مشاغل كافة التونسيين، بل على يلبوا تطاعات المستثمرين، بل على العكس انصب اهتمام معظمهم على بحال البلاد والعباد، وتلك حقائق يلمسها التونسي على الأرض بشكل يومي، وليست مجرد تصور أو مؤامرة يمارسها خصوم النهضة في البيئة السياسية التونسية، كما يزعم الخطاب السياسي للحركة نفسها كتعلة للتغطية على فشلها السياسي، الذي اتسم على مدار السنوات الماضية بالارتجالية، وتفضيل المصالح الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا. حين يقبس التونسيون أين أصبحوا وإلى أين يتجهون، تتحطم الكثير من الآمال على صخرة العنف والتطرف الديني اللذين أصبحا مستشريين في البلاد من بعد صعود النهضة، وتردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي والغموض الذي يحيط بمستقبل البلاد السياسي، رغم أن ثورة تونس كانت نقطة تحول تاريخية حقيقية، في تاريخ الشعوب العربية. لكن لسوء حظ التونسيين تم التفرقة بهذه الفرصة الثمينة من قبل حركة النهضة وبقية الكتل والأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة منذ عام 2011.

بالقاء نظرة عامة على الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة اليوم لجميع المراقبين في الشأن التونسي، نكتشف بيسر الإفلاس السياسي للتيار النهضوي، الذي لم ينجح في الخروج بتونس من النفق الاقتصادي المظلم، وقيمت البلاد سجيناً لأكثر من تسع سنوات من بعد ثورة 2011، والإطاحة بحكم بن علي، إذ تراجع نمو الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، وجاءت جميع النتائج دون التوقعات وكذلك تراجع الإنتاج الصناعي الذي يشكل 55 المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أدت خطة النهضة إلى زرع الآلاف من كواردها في مفاصل الإدارة التونسية حتى تتمكن من تنفيذ برامجها الإخوانية، - والتي أشرف عليها الغنوشي شخصياً - إلى استنزاف القطاع العام وتدميره. وفي الأعوام التي تولت فيها النهضة الحكم بات الإرهاب والحملات التكفيرية مصدر قلق رئيسي، مما أدى نظرياً إلى تدمير صناعة السياحة في البلاد، وخلخلة السيطرة على الحدود، والإضرار بالحرية المدنية. كما تحول الغنوشي إلى مصدر توتر دائم داخل البرلمان التونسي وخارجه بعد أن منح نفسه حقاً لم يحوله له الدستور، وهو القيام وبشكل شخصي بعدة تعيينات داخل البرلمان واستناد عقود عمل غير معلنة وغامضة

يمينة حمدي
صحافية تونسية
مقيمة في لندن



يكتسب القادة عموماً، ثقة شعوبهم حين يلتزمون بوعددهم السياسية، ويفقدون شعبيتهم ومكانتهم عندما يتصرفون بريا، وتبدر منهم مواقف ازدواجية. المثال الأخير، ينطبق على الغالبية الساحقة من "التيارات" المتصارعة داخل حركة النهضة الإسلامية، ممن أدبوا عند توليهم الحكم في تونس نوايا حسنة للعمل لصالح الشعب والمصلحة الوطنية، فيما صور زعيم الحركة راشد الغنوشي نفسه على أنه منقذ للبلاد وقائد الحكامة الرشيدة، وخاطب ود التونسيين بشعاراته الأخلاقية الفضفاضة وخطاباته المنمقة التي تغطي على جميع الحسابات الذاتية والعقائدية، ويبدو أن هدفه من كل ذلك هو استغلال الظرف المرتبك الذي مرت به تونس آنذاك بعد سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي وتجييش عواطف التونسيين، بهدف فرض أجندته الإخوانية في مشروع سياسي مرتبط بخطة التنظيم الدولي للإخوان، من دون أن يسعى إلى استيعاب مختلف شرائح المجتمع التونسي وفقاً لما هم عليه، لا كما يود أن يراه، فقد الغنوشي تدريجياً الثقة في الداخل وقفل في استقطاب المستثمرين من الخارج، مثلما تسبب في خسارة تونس لدعم عربي خصوصاً من دول الخليج الغنية، عندما فضل العلاقة مع تركيا وتبنى فلسفة الرئيس رجب طيب أردوغان الساعية لإعادة مجد الإمبراطورية العثمانية.

بدلاً من أن يطالب التونسيون الغنوشي بـ"تصحيح" طريقة تفكيره أو يحاولون إعادة توجيهه، ربما يتوجب عليهم أن يفكروا أولاً وقبل كل شيء، في المرجعيات الإخوانية التي يُحتمل أن تكون قد ساهمت في بلورة أفكار هذا الرجل، والتي من الصعب أن تتغير بمرور الوقت

وعود النهضة وشعاراتها البراقة، لم تترجم على الأغلب إلى أفعال وممارسات حقيقية على أرض الواقع السياسي والاقتصادي، كما لم يعكس

"سوف تكون الثورة الإيرانية نموذجاً يهتدي به كل الأحرار في العالمين الإسلامي والنامي، وتصبح إيران قلعة للحرية ومركز الإشعاع الرسالي في العالم". من دون أن يتراجع عن ذلك الاعتقاد بشكل معلن وواضح بعد كل الحن التي تسببت فيها إيران للعالم العربي.

بينما ما زال الغنوشي يعتقد أن التجربة الإسلامية التركية ممثلة بالرئيس أردوغان "تاجحة" وأنه من "من الممكن لإسلامي العالم العربي إنتاج أفضل منها بتحقيق المصالحة بين الإسلام والدولة". ولذلك بدلاً من أن يطالب التونسيون الغنوشي بـ"تصحيح" طريقة تفكيره أو يحاولون إعادة توجيهه، ربما يتوجب عليهم أن يفكروا أولاً وقبل كل شيء، في المرجعيات الإخوانية التي يُحتمل أن تكون قد ساهمت في بلورة أفكار هذا الرجل، والتي من الصعب أن تتغير بمرور الوقت. وتمثل جميعها عوامل تدفعه إلى التصرف بطريقة بعيدة كل البعد عن المصلحة الوطنية التي رفع من أجلها التونسيون شعار "ارحل" ضد بن علي، وهم مطالبون اليوم برفعه ضد الغنوشي أكثر من أي وقت مضى.

لا تقبل الحلول الوسط بأنه أمر ناتج عن تفكيرهم بشكل غير عقلاني. وأي شخص عقلاني سيقبل بالتأكيد الإقرار بأخطائه التي ارتكبها، مهما افتقر للمعلومات السليمة والكافية. لكن الغنوشي أثبت اليوم، بما لا يدع مجالاً للشك أنه يعمل بعكس هذه النظرية المنطقية. وفي واقع الأمر، من الممكن أن يتبنى بعض السياسيين آراء تتسم بالجمود والتعنت، ذلك إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى الحدود والقيود التي يعمل في إطارها العقل البشري، فما من إنسان في العالم معصوم تماماً من الخطأ.

بالنسبة إلى الغنوشي أقواله لا تفكر فقط إلى الاتساق وتحفل بالتناقضات، بل الأسوأ من هذا كله صعوبة عدوله عن أيديولوجيته الإخوانية غير المفيدة لطبيعة وتاريخ المجتمع التونسي الذي تميز على الدوام بالانفتاح والاعتدال، فضلاً عن كون الغنوشي لا يعترف بأخطائه السياسية وأخطاء حركته عبر التمادي في ارتكاب المزيد منها، والإصرار على الهروب إلى الأمام، بغض النظر عن طبيعة النتائج المتحققة. فقد سبق أن قال الغنوشي بعد ثورة آية الله الخميني في إيران

يتدخلون في الشأن الداخلي لتونس، ويملون أفكارهم وأجنداتهم السياسية، وفتاواهم المتشددة على الواقع الذي يزداد صعوبة في البلاد. ما لا يمكن أن تتخلى عنه حركة النهضة وزعيمها الغنوشي هو الولاء لجماعة الإخوان المسلمين وبراغماتيتها السياسية التي ترى أن "الإسلام هو الحل" لكل مشاكل البلاد، الأمر الذي وضعها خارج المصلحة الوطنية، وبالإخص في ما يتعلق بالملف الليبي والتدخلات التركية المتتالية في الشأن الخاص بالبلاد التونسية.

تبدو النهضة اليوم، كما لو أنها وصلت إلى طريق مسدود، وبلغ السيل الزبى بمعظم التونسيين الذين أصبح لديهم انطباع بأن زعيم الحركة الغنوشي، الذي يتولى أيضاً رئاسة البرلمان يجتر - بعناد - ذات الأفكار المتعصبة، دون أن يقدم سوى تنازلات سياسية غير مؤثرة على مصالحه الحزبية، وهو أمر محبط ويغاقم تازيم الأوضاع أكثر في تونس، ويديم علاقاتها الدبلوماسية مع محيطها العربي المعتدل، فضلاً عن علاقتها الخارجية. تاريخياً، فسر علماء الاجتماع تبني بعض القادة لمواقف سياسية جامدة

تمس بحيادية الإدارة التونسية، من دون أن يطلع أعضاء البرلمان على تفاصيلها، ومنح مؤخرًا مدير ديوانه الحبيب خذر وهو أحد أقاربه تفويضاً لتولي بعض مهامه، في مخالفة قانونية واضحة للنظام الداخلي للبرلمان. وحمل جزء كبير من التونسيين الغنوشي مسؤولية الإخفاق الذي يرافق عمل البرلمان بسبب خلطه الدائم بين مؤسسات الدولة والقانون وأيديولوجيات معينة يراود تفريرها تحت غطاء ديني.

ولا تمتلك النهضة اليوم أي خطة ذات مصداقية يمكن أن تعالج مشاكل البلاد، أو تجري بعض الإصلاحات البسيطة، ناهيك عن الإصلاحات الأخرى الأكثر تعقيداً، والمتعلقة بطبيعة النظام السياسي الديمقراطي وسلاسة تبادل الحكم والمحافظة على السلمية. وإيماناً بولي التونسيون وجوههم، يرون النهضويين بمسكون بمقاليدي الحكم في البلاد، ولا يتورعون عن سحق الأصوات المعارضة، بالتهديد والوعيد ونسج الشائعات حولهم، ولا هم لهم غير الولوج بتضخيم أنفسهم، كما بات لهم أشقاء داعمون من خارج تونس من جماعة الإخوان المسلمين

فشل الغنوشي مكلف مثل نجاحه

بتمنى المرء لو قبل الغنوشي المخزي إلى الاعتزال برأس مرفوعة. الغنوشي لن يفعلها، سيصر على البقاء عنصر إزعاج في مجلس النواب الذي هو رئيسه وفي حركة النهضة التي هو زعيمها. سيستغرق التخلص منه وقتاً، غير أنه وقت مستقطع من الحياة السياسية الوطنية. فمن أجل الإطاحة به سيدخل البعض في صراع عنيفي، نتاجه معروفة سلفاً، غير أن الرجل سيدج في ذلك الصراع ما يرضي غوره. فهو من وجهة نظره لا يسقط إلا من بعد معركة.

لذلك دخلت أطراف تونسية عديدة معركة وطنية مفتوحة من أجل إسقاط الغنوشي. من غير إزاحة عقبته ستظل الحياة السياسية في تونس تعاني من الدوران في فراغ تجاذبات سياسية، تعطل عمل الحكومة وتوظف الجهد السياسي في مواقع لن يستفيد منها أحد على مستوى العمل المباشر.

فالغنوشي الذي صار واضحاً أنه لن يتمكن من فرض أجندته الإخوانية على الدولة سيكون قسلة مكلفاً في حال استمراره في منصبه رئيساً لمجلس النواب وزعيماً لحركة النهضة. لذلك صار التخلص منه واجباً وطنياً وحزبياً من شأنه أن يمد الحياة السياسية في تونس بأسباب الشفاء من أمراض التطرف.

من المتوقع أن يواجه الغنوشي تلك الأصوات بعناد ويرفض الاستقالة وهو ما سيؤدي بالتأكيد إلى ظهور الانشقاقات الموجودة أصلاً إلى العلن. لن تحافظ حركة النهضة على تماسكها إذا ما أصر الغنوشي على البقاء على رأس الحركة.

سيكون مهماً بالنسبة إلى الحياة السياسية في تونس أن تتخطى عقبة حركة النهضة التي أعاقت السير إلى الأمام. فالثورة لم تقع من أجل أن تستولي حركة أصولية، يشك في ارتباطاتها الخارجية، على الحكم

في الواقع سيكون على الرجل يومها أن يعيد تنظيم حركته من جديد. غير أن كثيراً من المفاجآت ستكون في انتظاره. أهم تلك المفاجآت تتعلق بشعبية حركته التي ستكون في الحضيض. فالتظاهرات التي شهدتها مدن تونسية خلال الأيام الماضية كانت موجهة ضد حركة النهضة وهو ما سيؤدي إلى تآكل شعبيته.

الارتباط بتنظيمات خارجية يعتقد البعض أن الغنوشي كان السبب في وقوعه. بالنسبة إلى الجميع صار الغنوشي يمثل نمطاً قديماً من التفكير السياسي. ذلك النمط يقع خارج إطار الإجماع الوطني بسبب تمسكه بمعارضة، سبق لها وأن تورطت في علاقات مريبة مع تنظيمات دولية تحوم حولها الشبهات. في ذلك ما يجرح جيلاً جديداً من النهضويين الذين يفكرون في إمكانية أن تتحول حركتهم إلى حزب وطني لا يقيم وزناً لعلاقات الحركة الخارجية القديمة.

حين تطوى صفحة الغنوشي تطوى معها الكثير من الصفحات التي تثقل الحركة بتاريخ ملتبس من العلاقات التي ينبغي عدم الانتفات إليها. سيكون مهماً بالنسبة إلى الحياة السياسية في تونس أن تتخطى عقبة حركة النهضة التي أعاقت السير إلى الأمام. فالثورة لم تقع من أجل أن تستولي حركة أصولية يشك في ارتباطاتها الخارجية على الحكم. ذلك ما يدركه الجيل الجديد من أعضاء حركة النهضة وهم يعرفون أن مصير حركتهم السياسي بات على المحك إذا ما استمر الغنوشي واتباعه في قيادة الحركة. لذلك صدرت أصوات من داخل الحركة مطالبة الغنوشي باعتزال العمل السياسي حفاظاً على تماسك الحركة وقدرتها على الاستمرار.

مع تطورات الحياة السياسية الداخلية والخارجية. لقد كان النهضويون يتمنون لو أن زعيمهم اعتزل العمل السياسي منذ سنوات، لكانت خطوته تلك أراحتهم من الشبهات وسمحت لهم بالعمل من أجل التفكير في الانتقال بحركتهم إلى مستوى العمل الوطني، بعيداً عن



فاروق يوسف
كاتب عراقي



سيكون غياب راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة الإسلامية، عن المسرح السياسي في تونس حدثاً مريحاً بالنسبة إلى أطراف عديدة.